

مجمع فقهاء الشريعة بأمريكا

المؤتمر السنوي السادس

نوازل في العبادات يتعرض لها ناشئة المسلمين في الغرب

الدكتور وليد إدريس المنسي

عضو اللجنة الدائمة للإفتاء بمجمع فقهاء الشريعة

عضو مجلس أمناء إتحاد الأئمة بأمريكا الشمالية

نائب رئيس الجامعة الإسلامية بولاية مينيسوتا

إمام مركز دار الفاروق الإسلامي بمدينة منيابوليس بولاية مينيسوتا

المقدمة:

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على خاتم النبيين وعلى آله وصحبه أجمعين ، وبعد ، فإن ناشئة المسلمين في الغرب يواجهون صعوبة كبيرة في التوفيق بين تمسكهم بدينهم ، وأدائهم لعبادتهم ، وبين مواصلتهم دراستهم في المدارس والجامعات الغربية التي لا تراعي في جداولها الدراسية مواعيit صلوات المسلمين ، ولا تعطل فيها الدراسة وقت صلاة الجمعة ، مما يجعل الحاجة تمس إلى معرفة حكم الجمع بين الصالاتين لغرض الدراسة ، وإلى معرفة حكم أداء الطلاب المسلمين لصلاة الجمعة في مدرستهم أو جامعتهم ، رغم قلة عددهم ، وبعد المسجد عنهم أو الحرج الذي يواجههم في الخروج إليه ، وهذه المسائل هي من مسائل فه النوازل على اعتبار أن النازلة لغة هي الشدة ، واصطلاحا هي ما استدعي حكما شرعا من الواقع المستجدة⁽¹⁾ ، والمدارس والجامعات بنظمها الحالية وكيفها لا تراعي في أنظمتها في الغرب خصوصية المسلمين في عبادتهم هي من الواقع المستجدة التي استدعت بيان تلك الأحكام الشرعية .

الجمع بين الصالاتين لغرض الدراسة :

الأصل هو الاحفاظ على أداء الصلوات الخمس في أوقاتها المعلومة ، لقوله تعالى : " إن الصلاة كانت على المؤمنين كتاباً موقوتاً " (النساء : 103) ، إلا أنه لما كان الحرج مرفوعاً في شريعة الإسلام وجدنا ترخيص النبي صلى الله عليه وسلم في الجمع بين الصالاتين في وقت إحداها للسفر والمطر والمرض وغيرها ، مما جعل كثيراً من أهل العلم المعاصرين يلحقون الدراسة بهذه الأعذار التي يباح لها الجمع ، فعن أنس رضي الله عنه قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا ارتحل قبل أن تزيل الشمس آخر الظهر إلى وقت العصر ثم نزل فجمع بينهما ، وإذا زاغت قبل أن يرتحل صلى الظهر ثم ركب . متفق عليه⁽²⁾ .

(1) لسان العرب 656/11 ، سبل الاستفادة من النوازل ابن بيه مجلة مجمع الفقه 533/11

(2) صحيح البخاري (10 / 374) ح (1059 ، 1060)

وفي رواية لمسلم : إذا عَجَلَ عَلَيْهِ السُّفُرُ يُؤَخِّرُ الظَّهَرَ إِلَى أَوَّلِ وَقْتِ الْعَصْرِ فَيُجْمِعُ بَيْنَهُمَا ، وَيُؤَخِّرُ الْمَغْرِبَ حَتَّى يُجْمِعَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْعِشَاءِ حِينَ يَغِيبُ الشَّفَقُ .⁽³⁾

وعن معاذ بن جبل رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان في غزوة تبوك إذا زاغت الشمس قبل أن يرتحل جماعة بين الظهر والعصر ، وإذا ارتحل قبل أن تزدوج الشمس آخر الظهر حتى يتزل للعصر ، وفي المغرب مثل ذلك ؛ إن غابت الشمس قبل أن يرتحل جماعة بين المغرب والعشاء وإذا ارتحل قبل أن تغيب الشمس آخر المغرب حتى يتزل للعشاء ثم جماعة بينهما⁽⁴⁾ .

قال الترمذى : والمعروف عند أهل العلم حديث معاذ من حديث أبي الزبير عن أبي الطفيل عن معاذ أن النبي صلى الله عليه وسلم جماع في غزوة تبوك بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء . رواه قرۃ بن خالد وسفیان الثوری ومالک وغير واحد عن أبي الزبیر المکی ، وبهذا الحديث يقول الشافعی ، وأحمد واسحاق يقولان : لا بأس أن يجتمع بين الصالاتين في السفر في وقت إحداهم⁽⁵⁾ . وفي رواية لمسلم⁽⁶⁾ قال معاذ : خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام غزوة تبوك ، فكان يجتمع الصلاة ، فصلى الظهر والعصر جمیعاً والمغرب والعشاء جمیعاً ، حتى إذا كان يوماً آخر الصلاة ثم خرج فصلى الظهر والعصر جمیعاً ، ثم دخل ، ثم خرج بعد ذلك فصلى المغرب والعشاء جمیعاً.

وفي رواية لأحمد عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : كان رسول الله يجتمع بين الصالاتين في السفر المغرب والعشاء ، والظهر والعصر⁽⁷⁾ .

دللت هذه الأحاديث على جواز الجمع بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء بعد السفر سائراً ونازاً جماع تقديم في وقت الأولى منهما ، وجماع تأخير في وقت الثانية منهما ، وبه قال مالک والشافعی وأحمد في المشهور عنه ، وذهب الحسن والنسخی وأبو حنيفة واصحابه

(3) صحيح مسلم (1 / 489) ح (704)

(4) رواه الإمام أحمد (413 / 36) وأبو داود (2 / 5) والترمذى (2 / 438) .

(5) جامع الترمذى (2 / 440) .

(6) صحيح مسلم (4 / 1784)

(7) المستند (3 / 367) وقال محققونه : حديث صحيح .

إلى أنه لا يجوز الجمع مطلقاً إلا بعرفة ومزدلفة ، وأجابوا عما رُوي من الأخبار في ذلك بأن الذي وقع جمع صوري ، وهو أنه أخر المغرب مثلاً إلى آخر وقتها ، وعجل العشاء في أول وقتها⁽⁸⁾ .

قال الحافظ ابن حجر : الأخبار جاءت صريحة بالجمع في وقت إحدى الصالاتين ، وهو المتأخر إلى الفهم من لفظ الجمع ، وما يردد الحمل على الجمع الصوري جمع التقديم⁽⁹⁾ .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية : ظاهر حديث معاذ أنه كان نازلاً في خيمة في السفر ، وأنه أخر الظهر ثم خرج فصلى الظهر والعصر جميعاً ، ثم دخل إلى بيته ثم خرج فصلى المغرب والعشاء جميعاً ، فإن الدخول والخروج إنما يكون في المنزل ، وأما السائر فلا يقال دخل وخرج بل نزل وركب⁽¹⁰⁾

وجاء في حديث ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى بالمدينة سبعاً وثمانية الظهر والعصر والمغرب والعشاء⁽¹¹⁾ .

وفي رواية لمسلم عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال : صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الظهر والعصر جميعاً بالمدينة في غير خوف ولا سفر . قال أبو الزبير : فسألت سعيداً : لِمَ فَعَلَ ذلك ؟ فقال : سأله ابن عباس كما سألهني ، فقال : أراد أن لا يخرج أحداً من أمته .

وفي رواية له قال : جمع رسول الله صلى الله عليه وسلم بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء بالمدينة في غير خوف ولا مطر .

وقد أفاد حديث ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم جمع بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء في المدينة من غير عذر و أن الخوف والمطر والسفر أعدان تبيح الجمع ، وقد ذهب جماعة من الأئمة إلى الأخذ بظاهر هذا الحديث فجواز الجمع في الحضر للحاجة مطلقاً ، ومن قال به : ابن سيرين وربيعة وأشہب وبين المنذر والقفال الكبير ، وحكاه الخطابي عن جماعة من

(8) انظر : معالم السنن للخطابي (1 / 227) طرح الشريبي للعرافي (3 / 750 ، 751) ونبيل الأوطار للشوکانی (3 / 242) .

(9) فتح الباري (2 / 676) .

(10) مجموع الفتاوى (24 / 64) .

(11) رواه البخاري (3 / 522 ح 201) ومسلم (1 / 491 ح 705) والرواية الآتية عنده (1 / 490) .

أصحاب الحديث ، وهو قول شيخ الإسلام بن تيمية ومن المتأخرین الشیخ محمد رشید رضا والشیخ أَحمد شاكر رحمهُم اللهُ ، واشترط بعض هؤلاء العلماء أن لا يتخذ ذلك عادة .⁽¹²⁾

قال ابن حجر : وجواز بعض العلماء أن يكون الجمع المذكور للمرض ، وقوّاه النووي ، وفيه نظر ؛ لأنَّه لو كان جمْعُهُ صلٰى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بين الصالاتين لعارض المرض لما صلٰى معه إلا من به نحو ذلك العذر ، وإرادة نفي الحرج يقدح في حمله على الجمع الصوري ؛ لأنَّ القصد إليه لا يخلو عن حرج .⁽¹³⁾

ومذهب الخابلة هو أوسع المذاهب في هذه المسألة - الجمع في الحضر - يقولون : الجمع يجوز بين الصالاتين في كل عذر يبيح ترك الجمعة والجماعة كخوف على نفسه أو حرمته أو ماله أو تضرر في معيشة يحتاجها بترك الجمع

وقد أخذ بهذا جمع من الفقهاء المعاصرین فأباحوا الجمع لعذر الدراسة عند الاحتياج إليه ، فسائل الشیخ ابن عثیمین رحمه الله : إذا دخلت الطالبة الحصة الدراسية مع دخول وقت الظهر وتستمر الحصة لمدة ساعتين فكيف تصنع ؟

فأجاب : "إن الساعتين لا يخرج بهما وقت الظهر ، فإن وقت الظهر يمتد من زوال الشمس إلى دخول وقت العصر ، وهذا زمن يزيد على الساعتين ، فبالإمكان أن تصلي صلاة الظهر إذا انتهت الحصة ؛ لأنَّه سيفقى معها زمن ، هذا إذا لم يتيسر أن تصلي أثناء وقت الحصة ، فإن تيسير فهو أحوط ، وإذا قدر أن الحصة لا تخرج إلا بدخول وقت العصر ، وكان يلحقها ضرر أو مشقة في الخروج عن الدرس ، ففي هذه الحال يجوز لها أن تجمع بين الظهر والعصر فتؤخر الظهر إلى العصر ؛ لحديث بن عباس رضي الله عنهما قال : (جمع النبي صلٰى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في المدينة بين الظهر والعصر ، وبين المغرب والعشاء من غير خوف ولا مطر ، فقيل له في ذلك . فقال رضي الله عنه : أراد - يعني النبي صلٰى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أن لا يخرج أمته) ، فدل هذا الكلام من ابن عباس رضي الله عنهما على أن ما فيه حرج ومشقة على الإنسان يحل له أن يجمع الصالاتين اللتين يجمع بعضهما إلى بعض في وقت إحداهما ، وهذا داخل في تيسير الله عز وجل هذه الأمة دينه ، وأساس هذا قوله تعالى : (يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر) ، قوله تعالى : (ما يريد

(12) فتح الباري (24/2) .

(13) المرجع السابق (2 / 31)

الله ليجعل عليكم من حرج) ، قوله تعالى : (وما جعل عليكم في الدين من حرج) ، قوله النبي صلى الله عليه وسلم : (إن الدين يسر) إلى غير ذلك من النصوص الكثيرة الدالة على يسر هذه الشريعة " ⁽¹⁴⁾

وقد سئل الشيخ صالح الفوزان عضو لجنة الإفتاء بالسعودية نحو هذا السؤال فأجاب : إذا أمكن أن تؤدين الصلاة في وقتها وفي أثناء الدراسة فهذا أمر واجب وذلك بمراجعة المسؤولين في الجامعة لأن يتاحوا لكن وقتاً للصلاة تصلين فيه وترجعن إلى العمل وهذا أمر سهل لا يكلف شيئاً ولا يأخذ كثيراً من الوقت وهو أمر ميسور فإذا أمكن أن تحصلن على فرصة لأداء الصلاة في وقتها في أثناء الدراسة فهذا أمر واجب ومتعين.

أما إذا لم يمكن هذا وحاولت الحصول عليه ولم يتحقق فهنا إن كانت الدراسة ضرورية وفي تركها ضرر عليك فلا أرى مانعاً من الجمع بين الصالحين على الصفة التي وردت في السؤال بأن تصلي العصر مع الظهر جماعة تقديم وتصلي المغرب مع العشاء جماعة تأخير لأن هذا يعتبر من الأعذار المبيحة للجمع لأن الفقهاء ذكروا أن من الأعذار المبيحة للجمع أن يتضرر بترك معيشة يحتاجها فإذا كان ترك الدراسة فيه ضرر عليك ولم تحصلن على فرصة من المسؤولين لأداء الصلاة في أثناء العمل فالذي أراه جواز الجمع في هذه الحالة أما أن تصلي الصلاة قضاء كما ورد في السؤال فهذا لا يجوز أن تصلي بعد خروج وقتها. " ⁽¹⁵⁾

حكم صلاة الجمعة بطلابين أو ثلاثة في جامعة أو مدرسة لعدم الدراسة :

صلاة الجمعة فرض بنص الكتاب والسنة والإجماع أما الكتاب فقوله تعالى : { يا أيها الذين آمنوا إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله وذرروا البيع } وأما السنة فقول النبي صلى الله عليه وسلم : [ليتهما أقواماً عن دعهم الجماعات أو ليختمن الله على قلوبهم ثم ليكونن من الغافلين] متفق عليه وعن أبي الجعفر الصدر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : [من ترك ثلاث جماعات طبع الله على قلبه] ، ومن أحكام الجمعة التي يتعرض لها الناشئة في الغرب :

أولاً : العدد

(14) " مجموع فتاوى الشيخ ابن عثيمين " (216/12).

(15) فتاوى الشيخ صالح الفوزان .

اختلف الفقهاء في العدد الذي تتعقد به الجمعة ، قال الإمام النووي رحمه الله : فرع في مذاهب العلماء في العدد الذي يشترط لانعقاد الجمعة قد ذكرنا أن مذهبنا اشتراط أربعين ، وبه قال عبيد الله بن عبد الله بن عتبة ، وأحمد وإسحاق ، وهو روایة عن عمر بن عبد العزيز وعنہ روایة باشتراط خمسين ، وقال ربيعة تتعقد باثنى عشر ، وقال أبو حنيفة والشوري واللثي و محمد : تتعقد بأربعة أحدهم الإمام و حكاه ابن المنذر عن الأوزاعي وأبي ثور و اختاره . و حکی غيره عن الأوزاعي وأبي يوسف انعقادها بثلاثة أحدهم الإمام . وقال الحسن بن صالح و داود تتعقد باثنين أحدهما الإمام ، وهو معنی ما حکاه ابن المنذر عن مکحول . وقال مالک : لا يشترط عدد معین ، بل يشترط جماعة تسکن بهم قریة ، ويقع بينهم البيع والشراء ، ولا يحصل بثلاثة وأربعة و نحوهم ، و حکی الدارمي عن الفاساني أنها تتعقد بوحد منفرد ، والفالساني لا يعتقد به في الإجماع ، وقد نقلوا الإجماع أنه لا بد من عدد واختلفوا في قدره كما ذكرنا . و احتاج لربيعة بحدث جابر أن النبي صلی الله عليه وسلم كان يخطب قائما يوم الجمعة فجاءت غير من الشام فانقتل الناس إليها حتى لم يبق إلا اثنا عشر رجلا و احتاج للباقين بحدث عن أم عبد الله الدوسية قالت قال رسول الله صلی الله عليه وسلم الجمعة واجبة على كل قریة وإن لم يكن فيها إلا أربعة رواه الدارقطني وضعف طرقه كلها .⁽¹⁶⁾ . و ذكر الإمام المرداوي مذهب الحنابلة في العدد المشترط للجمعة فقال : حضور أربعين من أهل القرية في ظاهر المذهب وكذا قال في الفروع والشرح والفتاوى وغيرهم وهو المذهب بلا ريب وعليه أكثر الأصحاب وتصرُّوه قال بن الزاغوني اختاره عاممة المشايخ وعنه تتعقد بثلاثة اختارها الشیخ تقی الدین وعنه تتعقد في القرى بثلاثة وبأربعين في أهل الأمصار نقلها بن عقیل قال في الحاویین وهو الأصح عندي وعنه تتعقد بحضور سیعہ نقلها بن حامد و أبو الحسین في رؤوس مسائله وعنه تتعقد بخمسة وعنه تتعقد بأربعة وعنه لا تتعقد إلّا بحضور خمسين .⁽¹⁷⁾ .

ثانياً : الوقت :

ذهب الجمهور إلى أن وقت الجمعة هو وقت الظهر يبدأ من الزوال ، وذهب الإمام أحمد وأصحابه إلى أن وقتها يبدأ من بعد شروق الشمس بحوالي ربع الساعة أي وقت الضحى أو العيد ،

(16) الجموع 4/422 .

(17) الإنصال 2/378 .

ومن أدلةهم حديث عبد الله بن سيدان قال صلیت الجمعة مع أبي بكر الصديق فكانت خطبته وصلاته قبل نصف النهار ثم صليتها مع عمر بن الخطاب فكانت خطبته وصلاته إلى أن أقول انتصف النهار ثم صليتها مع عثمان بن عفان فكانت خطبته وصلاته إلى أن أقول زال النهار فلم أسمع أحداً عاب ذلك ، قال المداوي : **الوقتُ وَأَوْلُ وَقْتٍ صَلَاةُ الْعِيدِ هَذَا الْمَذْهَبُ وَعَلَيْهِ أَكْثُرُ الْأَصْحَابِ وَنَصَّ عَلَيْهِ قَالَ فِي الْفُرُوعِ اخْتَارَهُ الْأَكْثُرُ قَالَ الزَّرْكَشِيُّ اخْتَارَهُ عَامَّةُ الْأَصْحَابِ قُلْتُ مِنْهُمُ الْقَاضِي وَأَصْحَابُهُ وَقَدَّمَهُ فِي الْهَدَىِيَّةِ وَالْمَذْهَبِ وَالْمُسْتَوْعِبِ وَالْحُلَاصَةِ وَالتَّلْخِيصِ وَالْبُلْغَةِ وَالْمُحَرَّرِ وَالرَّعَايَيْنِ وَالْحَاوِيَيْنِ وَغَيْرِهِمْ وَجَزَمَ بِهِ فِي الْوَجِيزِ وَغَيْرِهِ وَهُوَ مِنَ الْمُفَرَّدَاتِ.**

(18)

ثالثاً : المكان :

قال الإمام ابن قدامة رحمه الله: ولا يشترط لصحة الجمعة إقامتها في البنيان ويجوز إقامتها فيما قاربه من الصحراء وبهذا قال أبو حنيفة وقال الشافعي : لا تجوز في غير البنيان لأنه موضع يجوز لأنه المصر قصر الصلاة فيه فأشبه البعيد ولنا أن مصعب بن عمير جمع بالأنصار في هزم النبيت في نقيع الخضمات والنقيع بطن من الأرض يستنقع فيه الماء مدة فإذا نصب الماء نبت الكلاً وأنه موضع لصلاة العيد فجازت فيه الجمعة كالمجامع وأن الجمعة صلاة عيد فجازت في المصلى كصلاة الأضحى وأن الأصل عدم اشتراط ذلك ولا نص في اشتراطه ولا معنى نص فلا يشترط

(19)

حكم الفطر لمن شق عليه الصوم للدراسة:

ورد سؤال إلى دار الإفتاء المصرية حاصله أن السائل طالب مسلم يدرس الطب في إيطاليا ولا يتحمل الصوم، ولقد صام 12 يوماً من شهر رمضان الماضي، ثم لم يستطع إكماله حيث لا يتحمل الصوم إلا لوقت الظهر، وبعد هذا يشعر بدوخة وآلام وشدة على البطن ويشعر بتعب شديد وإرهاق من الدراسة ، فكان جوابهم : قال الله سبحانه وتعالى في آيات الصوم {أَيَّامًا مَعْدُودَاتٍ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعَدَّهُ مِنْ أَيَّامٍ أُخْرَ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِيْهُ طَعَامٌ مِسْكِينٌ

(18) الإنفاق 375/2 .

(19) المغني 171/2 .

فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَّهُ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ} (البقرة/ 184) ، وفي الآية الأخيرة من هذه السورة قوله تعالى {لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا} (البقرة/ 286) ومن هذا نرى أن الإسلام دين السماحة واليسر، لا يكلف الإنسان إلا بما يطيقه، فمن كان مريضاً مريضاً يرجى الشفاء منه، أبيح له الفطر ومتى شفي من مرضه صام ما أفتر من أيام شهر رمضان، وإن عجز عن الصوم لمرض لا يرجى منه الشفاء أو لضعف جسدي، أو بسبب تقدم السن كأن كان يقدر بعشقة بالغة، أبيح له الفطر ووجبت عليه الفدية، وهي إطعام مسكين عن كل يوم يفطره من شهر رمضان لما كان ذلك فإذا كانت حالة السائل لا تمكنه من الاستمرار في صوم شهر رمضان بسبب جهد جسدي أو ذهني يبذله كان عليه أن يجاهد نفسه ويروضها على الصوم بقدر استطاعته، فإن عجز أو ترتب على الصوم خلل في دراسته أو تعطيل لها كان عليه الفطر، وهو في مستقبل عمره عليه قضاء هذه الأيام التي يفطر فيها من شهر رمضان، إن كان عجزه على ضعف مؤقت طارئ بسبب العمل أو الدراسة أو المرض، وإن كان عجزه ذاتياً مستمراً كانت عليه الفدية ، فإذا لم يستطع أداءها فوراً كانت ديناً في ذاته يخصيها ليؤديها وقت استطاعته، واستعن بالله ولا تعجز، وغالب النفس والشيطان واعصهما، لأن الله يعلم السر وأخفى فهو العليم بحالك وقدرتك، وإذا أعسرت الآن بالفدية وفرج الله كربتك ووسع في رزقك فأدّ ما تراكم في ذاتك من حقوق الله {سَيَجْعَلُ اللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا} (الطلاق/ 7).⁽²⁰⁾

وبما ذكرنا يظهر لنا جوانب من يسر الشريعة السمحنة ، يمكن بها الناشئة من أداء عبادتهم ومواصلة دراستهم ورفع الحرج الذي يعرض لهم ، وبالله التوفيق .